المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية رقم: 8 س/ ر ن ع **بتاريخ 11 دجنبر 2017**

إلى
السيد المحامي العام الأول لدى محكمة النقض
السادة الوكلاء العامين للملك
السادة وكلاء الملك لدى محاكم المملكة

الموضوع: الشكايات المقدمة من طرف السادة المحامين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فقد بلغ إلى علم هذه الرئاسة أن بعض النيابات العامة تلزم السادة المحامين بوضع الشكايات التي يقدمونها إليكم، لدى نوابكم المكلفين بالشكايات ومن طرف المحامين شخصيا، بدل وضعها بالمصالح المكلفة باستقبال الشكايات أو بكتابتكم مقابل التأشير على نسخ منها.

وإذا كان اهتمامكم بتدبير شكايات المواطنين جَعَلَكُم تكونون حريصين على تعيين قضاة من خيرة نوابكم لاستقبال المشتكين واستلام شكاياتهم وإرشادهم، وهو أسلوب جدير بالتنويه لما يُخَلِّفه لدى عموم المتقاضين من أثر إيجابي ينمُّ عن اهتمام النيابة العامة بتظلماتهم وشكاياتهم، سيما وأنه يسمح لكم بتوجيههم لسلوك الإجراءات المسطرية السليمة لما فيه مصلحتهم وحسن سير العدالة، فإن هذا الأسلوب لا يجب أن يكون وجوبيا وإجباريا في حق الجميع، ولاسيما المحامين الذين يمتلكون كل المؤهلات لاحترام المساطر والإجراءات القانونية وقواعد الاختصاص، مما يؤدي إلى عدم جدوى إلزامهم باتباع الأسلوب المشار إليه في تقديم الشكايات.

ولأجله أطلب منكم تكليف من يستقبل الشكايات المقدمة إلى النيابة العامة بواسطة محامين مقابل التأشير على نسخة منها إذا لم يكن مقدم الشكاية يرغب في تقديمها إلى النائب
المكلف كما جرت العادة بذلك. مع الإشارة أن هذا الإجراء يمكن أن يستفيد منه عموم المتقاضين كذلك.

وجدير بالذكر أن هذا الإجراء يقصد به تسريع وثيرة استقبال الشكايات وتلافي الانتظار الطويل للمثول أمام قاضي النيابة العامة المكلف باستقبال الشكايات، وأنه نظراً

للالتزامات المهنية للمحامين، فإنه يتعين تخصيص مكتب أو شباك خاص بهم لمثل هذه الغايات في المكاتب الأمامية أو غيرها حسب الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لديكم.

وغني عن البيان كذلك أن الشكايات التي يتم استقبالها بهذه الطريقة سواء من طرف المحامين أو مساعديهم المؤهلين لذلك أو من طرف عموم المواطنين يجب أن تحظى بنفس الاهتمام في الدراسة ونفس النجاعة في اتخاذ القرار والإعلام به.

ونظراً لأهمية هذه التعليمات، فإني أطلب منكم الحرص على تطبيقها، وإشعاري بما قد يعترضكم في ذلك من صعوبات.

والسلام.